الفصل الثالث
المال عند المسلمين..... إلى أين ؟

- مقدمة
- المبحث الأول : إقامة بيت مال للمسلمين
- المبحث الثاني : موارد بيت مال المسلمين
- المبحث الثالث : مصارف بيت المال
- خاتمة

الفصل الثالث

المال عند المسلمين... إلى أين ؟

مقدمة

على مدى زمان شارف على العامين، وبجهدٍ لم ينلْ منه كللٌ ولا نصبٌ، وبمتعة المعرفة وتحري الوصول إلى أعتاب عُمقها، عشت وعايشت ما خطه العظماء في أزمانهم، والباقي علمهم ينقله كابرٌ عن كابرٍ بما ينفي شبهة التواطيء على الكذب.

خلاصة علمهم وإجماعهم على أمرين:

الأول: أن مصادر الأموال الشرعية وقيمها المفروضة وأبواب الإنفاق منها جاءت واحدة عند كل هؤلاء العظام لا يستثني منهم أحد.

وفي ذلك يقين يبرز دور العلماء في الحفاظ على شريعة الإسلام وحفظها من كل عبث أو اجتراء على حدود الأموال التي سنها الإسلام للمسلمين.

الثاني: وقع الإجماع رغم اختلاف الأماكن والعصور على أن منعة الدولة الإسلامية وقوتها إنما يتحققان ومعهما عزة المسلمين وارتفاع شأنهم وتأثيرهم في مجريات الحياة، بإقامة ما تفرضه الشريعة والتمسك بتحقيق الموارد المالية عن طريق نظام عادل وإنساني للجباية، والإنفاق من هذه الأموال على المصارف الشرعية دون تفريق بين مسلم ومسلم وقصر الإنفاق على المستحقين وفقا لمحددات الشريعة الإسلامية.

ومضت الدولة الإسلامية في طريقها بين قوة وضعف ويتبادل عليها النقيضان العزة والرفعة والمنعة من جانب والذل والانحطاط والضعف من جانب آخر، وانتهى بها الأمر إلى الانقسام إلى دويلات صغيرة لكل منها والي أو

أمير أو سلطان أو ملك لا يرى من مصالح المسلمين أو الدولة الإسلامية إلا ما يدعم كرسي الحكم له ويغري بالإغارة على دويلة مجاورة ليضمها إلى سلطانه وملكه رغبة منه في زيادة مدخلاته من المال وما يملك من الضياع والقصور، وكان الضعف حليفاً ملازماً للكيانات التي خلفها الانقسام واستعان كل حاكم بالموالي والأعاجم المشكوك في حقيقة إسلامهم لزيادة موارد الدولة من الأموال بصرف النظر عن موافقتها للشريعة الإسلامية من حيث الحل والحرمة، ودون الأخذ في الاعتبار ما تمثله هذه الزيادات من أعباء على كاهل المسلمين وغيرهم من المقيمين على الأرض التي يحكمونها وكان هؤلاء الأعاجم ممن وُلّوا أمور المسلمين مستوزرين وناصحين للحكام على صلة في الغالب الأعم بأعداء المسلمين من بني جلدتهم، وكانوا يتوددون سراً لحكام أعداءٍ للإسلام والمسلمين يتربصون بالإسلام دينا ودولة ويمدونهم بأخبار الحكم والحكام مما أغرى هؤلاء بشن الحروب وإسقاط الدويلات وإعادتها إلى حكمهم.

وبدأ عصر الاستعمار الذي لم يكتفِ باستعادة ما حرره المسلمون من أراضيهم بل تعدوها إلى إحكام السيطرة على أرض العرب الخالصة، وبدأت معاول الهدم في النيل من تطبيقات الشريعة الإسلامية ومداراة أصولها واستخدام من يقبل إدخال البدع والمحدثات ونشر فقههم المغالط المفعم بالأباطيل والهوى.

وبطبيعة الحال لم تسلم الأموال التي سنتها الشريعة الإسلامية لأبنائها بل ولغير أبنائها من أصحاب الديانات الأخرى المقيمين ببلاد الإسلام ،من العبث سواء بفرض أعباء لا تقرها الشريعة أو توجيه الأموال إلى غير مبتغى الشريعة، فتبدل الحال وانهارت بل اندثرت موارد بيت المال من الجزية والخراج والفيء واستقل أهل التمسك بالإسلام بإخراج زكاة أموالهم وتجارتهم وزروعهم مباشرة دون توريدها إلى بيت مال المسلمين خشيةً من جانبهم على إنفاق تلك الأموال الشرعية في غير ما أوجبته الشريعة وتحصيناً لتلك الأموال من إنفاقها

على مظاهر الترف والنعيم للولاة وعمالهم، فانزوى بيت المال واستقر في ذاكرة التاريخ.

هكذا أصبح بيت مال المسلمين أثراً بعد عين، وافتقد المسلمون الرمز والمعنى الذي يشير إليه وجوده، وهو رمز للإيمان الصادق الذي يتمثل في تلقى أموال مخرجي الزكاة طوعاً وبحساب دقيق إيماناً واحتسابا لله المعبود، طاعة واجبة واستشعاراً لضرورة تزكية المال بإخراج حق الله فيه، وعلى الجانب الآخر فإن بيت المال يمثل لأصحاب الحق في مخرجاته الملاذ والملجأ من الحاجة والعوز، والحقيق بالحفاظ على كرامة المسلم المحتاج وصيانة لخده من تصعيرها والشعور بأن ما يأخذه من بيت المال هو حق أوجبه الله له لا مِنَّةً من أحد ولا تذلل لنوال حقه.

وكان لبيت مال المسلمين مهابة في نفوس الولاة والخلفاء إذ يمثل لهم الحارس المقيم الذي يُذكر بحقوق الله في مال المسلمين ويُذكر الحاكم بحقوق شرائح من الرعية في هذه الأموال وفي هذا التذكر ما يكفي لاستحضار الإيمان وتعميقه في وجدان وعقل أي من الولاة بما يحد من غلوائه وتهدئة مزاعم العظمة والكبر والعودة بالنفس اللوامة إلى صحيح مكانها زاجرةً وناهيةً عما لا يتوافق مع شريعة الإسلام.

لذلك إن أراد المسلمون تفعيل وتوسعة الركن الثالث من الإسلام وإحياء علم الأموال في إطار من ثبات القواعد مع حداثة في التطبيقات وإيجاد صيغ سهلة الإدراك لمجتمع إسلامي بعد عن اللغة العربية في صفاء نبعها ونقاء منهلها وحلاوة مذاقها، ولا تصل سهولة الإدراك إلى تسطيح القضايا والأحكام المتعلقة بالأموال فقهاً وتطبيقاً أما أصولها الفقهية فتظل على عهدنا بها قبلة للعلماء ينهلون منها ويخرجون للكافة أحكاماً على مقتضى ما ذكرت من سهولة الإدراك.

ويقتضي الأمر إيجاد فقه لمصارف الزكاة يتضمن تعريفاً واضحاً ودقيقاً

للفقير والمسكين والعامل على الزكاة والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل، وتعريفات أيضا للخمسة الذين يصيبون غُنما من الفيء وما هو قائم منها وانتهى العمل به مثل سهم الرسول وذي القربى وما يعدل الإنفاق من سهم الله، إذا أخذنا بفصل نصيب الله عن نصيب الرسول ﷺ، وبالعموم التعريف بكل مصرف من مصارف الأموال الشرعية بما يخدم توجيه الإنفاق إلى الغاية الإسلامية السامية في تحقيق مجتمع المودة والسلام والتراحم.

أمضي إن شاء الله في تفصيل ما أجملت منصرفاً إلى رسم صورة متكاملة لتحقيق بعثٍ لعلم الأموال في عصرنا سبيلي ذكر التطبيقات من خلال أفكار تحتمل النقاش وتتسع للتعديل والتبديل وأعتبرها خطوة على طريق طويل به العثرات ولكنه بالتأكيد موصل إلى تحقيق الغايات، وسوف ينقسم العرض إلى ثلاث مباحث هي:

الأول : يعالج إنشاء بيت مال المسلمين

الثاني : يعالج موارد بيت المال

الثالث: يعالج أوجه الإنفاق من بيت المال

المبحث الأول

إقامة بيت مالٍ للمسلمين

أولاً: أهمية إقامة بيت مال للمسلمين وفلسفة وجوده

اعتادت الأمم أن تقيم النصب التذكارية والتماثيل في المدن الرئيسية تخليداً لأحداث أو أشخاص تركوا أثراً حميداً لأوطانهم، وأثّروا تجارب شعوبهم ونهضة أممهم لذلك حفظت لهم شعوبهم حسن صنيعهم وأولتهم الرعاية لذكراهم وتذكرهم، لكي يصبحوا على مر العصور رموزاً تذكر الأجيال بقيم وأمجادٍ تحيي في نفوس الشعوب الأمل والروح أملاً في عودة لتلك القيم والأمجاد.

وأمثلة ذلك في تاريخ مصر قديمة وحديثة كثيرة ومعبرة ولازال يحيا بين جموع الشعب المصري ذكرى طلعت حرب ومصطفى كامل وأحمد عرابي وسعد زغلول وجمال عبد الناصر وأنور السادات ونصب الشهداء والجندي المجهول الذي ينتصب في ميدان هام بكل محافظة من محافظات مصر وعند كل اسم من تلك الأسماء يتذكر أبناء الوطن جهاد هؤلاء الرموز ويحيي ويزكي روح الجهاد من أجل إعلاء المبادئ وترسيخ القيم لرفعة شأن شعب مصر العظيم.

وهذا التقليد في إحياء واستمرار تذكر الرموز يصلح لأن نستخدمه لإحياء واستمرار تذكر الزكاة باعتبارها الركن الثالث من أركان الإسلام، بإقامة بيت مالٍ للمسلمين يُشيد له بناء عظيم المظهر شامخ الطلعة في مكان هام من العاصمة وكذلك بناء بذات السمت في كل محافظات مصر السبعة والعشرين وكل محافظة تستجد فيما بعد، وفي مرحلة تالية يقام البناء بذات الشكل ولكن بحجم أصغر في كل قسم أو مركز إداري من أقسام ومراكز مصر كلها.

إن إيجاد تلك الكيانات لبيت مال المسلمين سوف يوطد في نفوس المسلمين كافة، والأجيال الجديدة خاصة التي تعرضت إلى حملة تهميش لدور الدين في حياتهم، تلك الأجيال التي تعرضت لحملات إعلامية تحل مفاهيم

وافدة محل المفاهيم الراسخة التي تقوم أساساً على تجنب العيب والحرام والالتزام الأخلاقي بوازع من الضمير وليس خوفاً من قانون وضعي، تلك المفاهيم التي ترسخ مبادئ الانتماء والمواطنة والاعتزاز بالانتساب إلى الأسرة والمجتمع والعقيدة والدين ويغرس في النفوس السلوك الفردي والجماعي المبني على احترام الفرد لحق المجتمع والجماعة واحترام الجماعة لحق الفرد، في إطار منهج أخلاقي كما رسمه الإسلام يبدأ من التوحيد حيث لا سيطرة ولا حول ولا قوة إلا من الله الواحد الرزاق المعز المذل[1]، فتتوارى أية قوة مهما بلغت سطوتها ولا سبيل لها في ظل الإيمان بالوحدانية أن تسيطر على نفس أو عقل فتنطلق قوى الإنسان إلى الغاية السامية في طلب جزاء الآخرة مع عدم نسيان النصيب من الدنيا ثم يقرر المنهج قيمة الوفاء ويأمر بطاعة الوالدين التي تأتي دائماً بعد الإيمان بالله ويتدرج المنهج إلى أن يصل إلى وضع سلوكيات تحكم مسيرة الإنسان اليومية مثل القسط في المشي وعدم الخنوع في التعامل بل وخفض الصوت عند الحديث.

تلك محددات حركة الإنسان كما رسمها الإسلام وتلك المحددات هي بذاتها المستهدف إيقاظها والعمل على نموها وتزايد فاعليتها، من إقامة بنايات مال المسلمين، وهي محركات فاعلة في بناء المواطن الذي يصلح به بيت المال والنهوض برسالته وهي أيضا فاعلة في الكيان الذي يصلح به الفرد. تبادلية هامة لابد من إدراكها والعمل من أجل التمسك بها، فبيت المال يصلح بالفرد الصالح المؤمن بالتوازنات والقيم الأخلاقية التي تنشأ عنها، كما يتم صلاح الفرد غنياً كان أو فقيراً بقيام بيت المال برسالته.

---

(١) سورة آل عمران الآية ٢٦ ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾

من التحليل السابق الذي أحسبه ضرورياً لإبراز أهمية إقامة بيت مال المسلمين والذي عمدت فيه إلى تأصيل يجمع بين شريعة الإسلام في أصالتها وخلودها وحداثة التوجه للرمز المحرك للطاقات.

ثانياً: تمويل إقامة بيت مال رئيسي وبيت مال في كل محافظة

ولعل سؤال هام يبرز بعدما جاء في العرض السابق هو:

«لماذا يكون بناء بيت مال المسلمين عظيما في مظهره شامخا في طلعته ؟ ومن أين تمويل كل ذلك ؟».

عن الشق الأول من السؤال فلعلني أجبت عليه بتوسع من بداية المبحث وحتى السطور السابقة أما الشق الثاني المتعلق بتمويل إنشاء بيت مال للمسلمين العام وبيوت المال في المحافظات، وفي الأقسام والمراكز الإدارية في وقت لاحق وكلها بشكل واحد وتصميم مشترك حتى وإن اختلفت المساحات فالأمر اعرضه كما يلي:

١ - مرحلة الدراسات والرسومات

هذه المرحلة هامة جدا وهدفها تصميم الشكل المعماري الذي يفي بالأغراض التي سبق ذكرها للمبنى من الخارج وتوفير التقسيمات من الداخل التي تسهل وتكفل انتظام عمل بيت المال مع وجود قاعة للاجتماعات ومكتبة تحوي المراجع الفقهية والقانونية التي تساعد في توفير البحوث التي تتعلق باختصاصات بيت المال.

وهذه المرحلة تُسند إلى المراكز الهندسية التي تقدم الخدمات والاستشارات للجمهور بكليات الهندسة في الجامعات المختلفة بالإضافة إلى المكاتب الهندسية الكبرى والتي أتصور واستشعر أنها ستقدم التصميم تبرعاً دون مقابل مادي. ولكن إن لم يتم ذلك فالإعلان عن مسابقة جوائزها قيم مادية رمزية.

٢- مرحلة الحصول على الأراضي

إن المحافظات تمتلك أراض الدولة التي تقع في حدودها الإدارية وحصيلة التصرف فيها تؤول إلى صندوق الإسكان بالمحافظة، كما أن وزارة الأوقاف والأزهر كلاهما يملك أراض في كل أو في بعض المحافظات كما أن بنك ناصر آلت إليه أراض التركات الشاغرة، وتلك كلها مصادر للحصول على الأراضي اللازمة إما بالتخصيص بقيمة رمزية كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الخدمية ذات النفع العام أو في أسوأ الأحوال بحق الانتفاع لمدة طويلة بعدها يمكن شراء الأرض أو الأيلولة لبيت المال دون مقابل.

٣- مرحلة البناء

وهذه هي المرحلة التي سوف تتكلف الكثير من المال وأتصور أن التبرعات هي المصدر الرئيسي للتمويل ويمكن التنبؤ بأن حصيلتها ستكون كافية لإقامة المباني ومد هذه المباني بالأثاث والتجهيزات اللازمة لمزاولة العمل، وذلك أسوة بما تم في إنشاء مستشفى علاج السرطان للأطفال الشهيرة بـ (٥٧٣٥٧).

كما أن دور البنوك الإسلامية هام في التبرع بجزء من أرباحها، كما أن بنك ناصر سوف يحول قيمة أرصدة التركات الشاغرة حاليا لحساب بيت مال المسلمين، فضلاً على أن هناك موارد عاجلة يصح استخدام جزء منها في إقامة بيت المال وسوف يأتي ذكرها والإشارة إليها عند معالجة موارد بيت المال في المبحث الثاني.

وأود أن أشير إلى سهولة الحصول على تمويل إذا ما تبرع رجال الأعمال في كل محافظة وتكفلوا بإقامة بيت المال الخاص بالمحافظة التي يزاولون فيها أنشطتهم أو التي ينتمون إليها ميلاداً أو نسباً، وفي هذا المقام يمكن الاستفادة من

تبرعات المصريين العاملين في الخارج وتوجيه تبرعاتهم إلى الحساب البنكي المخصص لبناء بيت المال في المحافظة التي ينتمون إليها.

ثالثاً: الهيكل الإداري لبيت المال:

أتصور هيكلا مبدئيا يحرص على إبراز معالم جوهر الأعمال دون الحرص على إبراز مواقع ومستويات إدارية، ولذلك وبسبب ما أبديته فإن المطلوب هو إعادة صياغة هذا الهيكل مصحوباً بتوصيف لكل وظيفة وتحديد المهام المطلوبة لكل وظيفة ووضع الإشتراطات التي يجب توافرها في شاغلها، ولن يكون ذلك ميسوراً إلا بعد ظهور بيت مال المسلمين وبدء الممارسة حيث يتبين بوضوح الاحتياجات للتخصصات وقواعد تقسيم العمل وتحديد خطوط السلطات ومسار التعليمات.

ومع الأخذ في الاعتبار ما تقدم أتصور شكل الهيكل كما يلي :

الهيكل التنظيمي لبيت المال

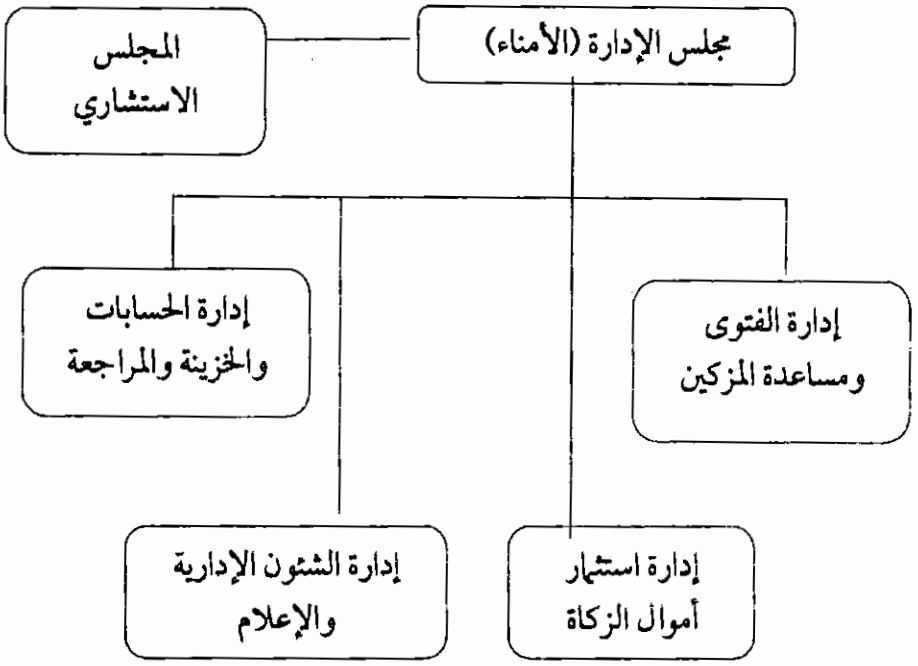

وبعد الممارسة وبدء التعامل الفعلي وتلقي زكاة الزروع عيناً فإنه يتعين إنشاء وإقامة

(١) مخازن للحاصلات الزراعية

(٢) وحدات تعبئة الحبوب ووحدات تصنيع الأغذية

(٣) تقسيم أعمال الإدارات إلى أقسام أكثر تخصصاً

وأرى أن يتشكل مجلس الإدارة من:

- رئيس محكمة النقض الأسبق أو نائب لرئيس محكمة النقض سابقاً
- مدير إدارة الفتوى السابق بالأزهر الشريف

- مدير إدارة الإفتاء السابق بدار الإفتاء المصرية
- رئيس قسم الشريعة السابق بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر
- رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي السابق بكلية التجارة. جامعة الأزهر
- رئيس قسم الاقتصاد السابق. كلية التجارة جامعة القاهرة
- رئيس قسم الاقتصاد السابق. كلية التجارة جامعة الإسكندرية
- رئيس قسم المحاسبة والمراجعة السابق. كلية التجارة جامعة عين شمس
- رئيس قسم المحاسبة والمراجعة السابق. كلية التجارة جامعة أسيوط
- رئيس قسم الأراضي السابق. كلية الزراعة جامعة المنصورة
- رئيس قسم المحاصيل السابق. كلية الزراعة جامعة المنيا

ويُضم للمجلس تخصصات أخرى ذات صلة بنشاط بيت المال كلما دعت الضرورة.

وربما يثار سؤال عن تشكيل المجلس من أصحاب المواقع القيادية السابقة وقد تكون حجتي هي:

١. انتفاء شبهة التبعية المباشرة أو غير المباشرة أو التوجيه.

٢ـ التفرغ للعمل ببيت المال دون انشغال بالعمل اليومي الذي ربما يؤثر على الوقت والجهد الذي يتطلبه العمل في بيت المال

٣ـ النزعة إلى العمل الخيري أو التطوعي التي تلازم من تحلل من أعباء الوظيفة حيث يجد الوقت لأداء أعمال ترضي الله لم يكن وقت العمل يسمح بها.

٤ . العمل في بيت المال تطوعي ولو لفترة زمنية مؤقتة يمكن بعدها النظر في تقرير سهم العاملين عليها والصرف منه على مكافآت لمواقع العمل المختلفة إذا ما كان هذا التصرف مجازاً فقهيا أي ينطبق على أعضاء مجلس الإدارة التعريف الفقهي للعاملين عليها.

وفيما يتعلق بالوظائف الأخرى الواردة بالهيكل فربما الأمر يختلف ذلك أن هذه الوظائف يومية الأداء ولا يجوز أن تعمل أياماً محددة كل أسبوع مثلاً فالأمر هنا يقتضي تفرغاً في الوقت وحرفية في الأداء لذلك فإن مجلس الإدارة عليه شغل هذه الوظائف بالتعيين ممن تنطبق عليهم الشروط والمواصفات المعدة لكل وظيفة والسابق الإشارة إليها عند تقديم الهيكل الوظيفي.